

دراسة تحليلية لأثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني

نسيم حسن أبو جامع¹، أكرم فارس أبو جامع²

ملخص

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى أثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وذلك من خلال دراسة حجم وطبيعة هذه المساعدات والقروض، ومدى تأثيرها وارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والسياسية، وبالتالي إبراز البعد الاقتصادي للدعم الأوروبي، كما أوردت الدراسة المعوقات الخارجية والداخلية التي تحول دون الاستغلال الأمثل لهذه المساعدات والقروض. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ أنه في الفترة التي كانت فيها المساعدات والقروض الأوروبية تسير في نفس الاتجاه مع النمو الاقتصادي جاء ذلك في ظل توفر الأجواء المناسبة وأهمها التفاوض السياسي، وتبين أنه بالرغم من تحسن أداء الدعم الأوروبي، إلا أن الحصار الإسرائيلي وما تكبده الاقتصاد الفلسطيني من خسائر قد يفسر التباطؤ الواضح في معدلات النمو الاقتصادي سنوات الصراع. كما أظهرت نتائج التحليل القياسي أن أهمية المساعدات والقروض الأوروبية من إجمالي المساعدات الدولية برزت في أثرها الإيجابي المحدود على النمو والتنمية الاقتصادية معبراً عنهما بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن أي زيادة في المساعدات والقروض الأوروبية بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.11%، ويعزى ذلك إلى نمط واتجاه هذه المساعدات والقروض ودورها في تمويل عجز الموازنة ودعم برامج المساعدات الاجتماعية والتي أسهمت في تخفيف وتيرة الفقر والبطالة، ودعم القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة بالإضافة إلى دعم الإصلاحات الهيكلية.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الفلسطيني، المساعدات الأوروبية، القروض الأوربية، معدل الاستثمار الثابت الإجمالي، معدل الانفتاح الخارجي.

المقدمة

عاما الماضية صنفت فلسطين من المناطق الأكثر تلقيا للمساعدات الدولية خاصة الأوروبية منها، حيث بلغ حجم المساعدات الدولية المقدمة للأراضي الفلسطينية أكثر من 25 مليار دولار بلغت نسبة القروض منها 18% من إجمالي المساعدات (OECD, 2013)، وهنا يظهر الاتحاد الأوروبي كأهم ممول ومانح للسلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة وبرامجها التنموية بدءا بالمشاريع التطويرية مروراً بدعم الموازنة وانتهاءً بالقروض، وحتى على مستوى التجارة الخارجية يعد التبادل التجاري بين الطرفين الفلسطيني والأوروبي الأكبر بعد إسرائيل. (GHA, 2014).

ورغم حجم المساعدات الدولية التي وردت إلى الأراضي الفلسطينية وأهدافها المُسطرة في دعم المرافق العامة إلا أن هذه المساعدات اصطدمت بجدار المعوقات والإجراءات

يعتمد المجتمع الفلسطيني بشكل كبير على المعونات الخارجية والتي هدفت بالأساس إلى دعم صمود الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الحياة المعيشية للمواطنين والتغلب على الفقر وأعباء الاحتلال الإسرائيلي، وقد أخذ هذا الدعم صبغته الرسمية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بناءً على ما تم التوصل إليه من تفاهات تم إبرامها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1993، ومنذ ذلك الحين وخلال العشرين

¹ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين.

² وزارة الصحة الفلسطينية، غزة، فلسطين.

✉ dr_naseem_jamee@hotmail.com; akjamee@hotmail.com

تاريخ استلام البحث 2015/12/31 وتاريخ قبوله 2016/5/2.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

احتلت المساعدات الخارجية وآثارها على الدول النامية حيزاً كبيراً من البحث الاقتصادي والتنموي، وعلى المستوى الفلسطيني نجد العديد من الدراسات قد ألفت الضوء على الدور الذي لعبته المساعدات في تحسين وتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية. وهذا ما ذهبت إليه دراسة عبد الكريم ومكحول (2005) حيث هدفت إلى تبيان واقع المساعدات الخارجية للفلسطينيين من حيث ملامحها التوصيفية العامة، والدروس المستفادة من تجربة توظيفها وخلصت إلى أنه يجب بذل أقصى درجة ممكنة من الحكمة والكفاءة في استغلال هذه المساعدات عند توفرها، مع مواصلة البحث عن السبل الكفيلة للتخلص تدريجياً من الاعتماد عليها. أما دراسة بني فضل (2009) والتي هدفت إلى الوقوف على سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة للفترة (1991م-2007م) وخلصت إلى أن مساعدات الاتحاد الأوروبي قدمت بدوافع سياسية لإنعاش العملية السلمية وليس لبناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل، كما ذهبت دراسة ديفوير وترتير (2009) إلى تتبع التمويل الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى السنوات (1999-2008) وخلصت إلى أن هناك علاقة ترابطية بين الوقائع السياسية والقطاعات التي تتلقى المساعدات. وفي ذات السياق جاءت دراسة وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطينية (2012) لتهدف إلى إعطاء صورة كلية عن العلاقة بين المساعدات الدولية وأهم المؤشرات الاقتصادية. فخلصت إلى أن المساعدات الخارجية لم تفلح كثيراً في تحسين الأداء الاقتصادي ويرجع ذلك إلى عوامل خارجية أهمها القيود الإسرائيلية وعوامل داخلية تمثلت في غياب سياسات تنموية فلسطينية فاعلة، وهذا ما أكدته دراسة سمارة (2013) التي هدفت إلى التعرف على جدوى وآثار المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الفلسطيني وتوصلت إلى أنه لا يمكن أن يتحقق أي إنجاز تنموي في ظل الاحتلال وأنه من الضروري تقييم التجربة الفلسطينية مع المساعدات والعمل على إعادة هيكلتها لتلائم الخطط التنموية الفلسطينية. وفي دراسة قياسية ل Michael Clemens, Steven Radelet and Rikhil Bhavnani (2004) والتي هدفت إلى التعرف على أثر المعونات الدولية

التعسفية الإسرائيلية، وأخرى فلسطينية داخلية ما كبد الاقتصاد الفلسطيني قدر كبير من الخسائر.

إن النقل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام الشرق أوسطية دفعه للقيام بدور فاعل في دعم وتحقيق التنمية في فلسطين من خلال الاتفاقيات المبرمة والتي قد تكون عاملاً مهماً لتحقيق المصالح المشتركة بين فلسطين والاتحاد الأوروبي. ونظراً للثقل المالي للاتحاد الأوروبي كأهم ممول للأراضي الفلسطينية كان من المهم التعرف على المنفعة التي قد تعود على المجتمع الفلسطيني اقتصادياً وتنموياً من وراء هذا الدعم ومن هنا يمكن وضع مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير الدعم الاقتصادي الأوروبي على النمو الاقتصادي في فلسطين؟ والذي سنحاول الإجابة عليه من خلال فرضيات الدراسة.

وبذلك نتمنى أهداف الدراسة في التعرف إلى طبيعة العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الأوروبية ومراحل تطورها وما هي المتغيرات الاقتصادية المتأثرة بالدعم الأوروبي والعمل على تحديد المعوقات التي واجهت العلاقات الثنائية (الفلسطينية والأوروبية)، وبالتالي دراسة تأثير الدعم الأوروبي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

وتبرز أهمية الدراسة في توضيح الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي من خلال آليات وبرامج الدعم والشراكة على أداء الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي تقديم رؤية تنموية مستقبلية وخطوطاً استرشادية لصانعي القرار في كيفية الاستفادة القصوى من الاتفاقيات الخارجية المبرمة مع السلطة الوطنية. وكذلك في إثراء الدراسات الاقتصادية العلمية المتعلقة بالعلاقات الفلسطينية الأوروبية.

وتسعى الدراسة إلى اختبار ثلاث فرضيات رئيسية: أولهما تفترض أثر إيجابي للمساعدات الأوروبية شاملة قروض بنك الاستثمار الأوروبي على النمو الاقتصادي الفلسطيني. بينما تتناول الثانية وجود أثر إيجابي لمعدل الانفتاح الخارجي مع الاتحاد الأوروبي على النمو الاقتصادي. أما الفرضية الأخيرة فتتناول ارتباط حجم الدعم والتعاون بين الطرفين الفلسطيني الأوروبي بمدى توفر المناخ السياسي المناسب.

التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي، وهنا كان من الضروري إظهار دور الاحتلال كأبرز عائق أمام استعادة الفلسطينيين من المساعدات الخارجية، والذي تغطي نشاطاته على الأرض بأشع صورها من عدوان وإغلاقات وحصار خانق بالإضافة إلى المعوقات الفنية والإجرائية والتي قيدت النشاط التجاري والإنتاجي والزراعي الفلسطيني، وفي هذا السياق برز دور السياسة الأوروبية في توجيه مسار المساعدات ليس فقط الأوروبية بل والدولية بسبب الموقف السياسي الأوروبي من الأحزاب الفلسطينية. هذا وشملت الدراسة الفترة ما بين عام 1993 وحتى العام 2013، وعلى ذلك تم تحليل فرضيات الدراسة باستخدام المنهج الارتباطي الكمي من خلال بناء نموذج قياسي يتماشى وطبيعة فرضيات الدراسة والتي عملت على تحليل أثر المساعدات الأوروبية باختلاف أنماطها سواء كانت على شكل هبات أو قروض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي على معدل نمو النشاط الاقتصادي الفلسطيني ومدى تأثر هذه العلاقة بالاتفاقات المبرمة والمناخ السياسي الذي ساد الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

3. السمات الأساسية للمساعدات والقروض الأوروبية المقدمة للأراضي الفلسطينية

سعى الاتحاد الأوروبي في أن يكون دوره نشطاً في المنطقة من خلال مساهمته الواضحة في توفير المساعدات المباشرة والامتيازات التجارية والتي يعني التراجع عنها انهيار المقومات الاقتصادية والحياة المدنية الفلسطينية، وبالتالي انهيار العملية السلمية، وظاهر الأمر أن الدور الأوروبي كان حاضراً من خلال برامجه وأولوياته التي هدفت في مجملها إلى المساهمة في تحسين الواقع الاقتصادي للشعب الفلسطيني الذي يعاني من ظروف معيشية مضطربة المتسبب الرئيس بها الاحتلال ليكون من أهم ملامحها الفقر والبطالة ونقص الوقود والقيود على حرية حركة الأفراد والبضائع.

1.3 أدوات الاتحاد الأوروبي التمويلية

ترافق تطور الدور الأوروبي اتجاه السلطة الفلسطينية مع تفعيله لسياساته الاقتصادية من خلال وضع عدد من البرامج والأدوات الاقتصادية والاجتماعية لغرض تقديم الدعم المالي

على النمو الاقتصادي وشملت حالة بعض الدول النامية في شرق آسيا ووسط أفريقيا، خلصت إلى أن هناك علاقة ايجابية بين المساعدات والنمو الاقتصادي، وهذا ما أثبتته دراسة (2005) Mohey-ud-din والتي كانت على حالة باكستان وسعت إلى التعرف على أثر المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1960-2004) لتخلص إلى أن هناك أثرين للمعونات الخارجية؛ إيجابي وسلبي تمثل الإيجابي في تحسن معدلات النمو الاقتصادي في حين ظهر السلبي في إحلال المساعدات الخارجية للمدخرات المحلية وزيادة أعباء الدين وبالتالي خدمة الديون الخارجية. أما دراسة (2006) Karras القياسية والتي هدفت إلى دراسة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد باستخدام البيانات السنوية من 1960 إلى 1997 لعينة من 71 دولة نامية متلقية للمساعدات. أظهرت أن تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي إيجابي، وهذا كان عكس ما تم استنتاجه في دراسة E.Kanayake, E.M, Bethune- Cookman, Daytona Beach, Dasha Chatrna, and Gainville (2010) والتي هدفت إلى التعرف على أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980-2007) لعينة شملت 83 دولة نامية متلقية للمساعدات الخارجية في آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وخلصت إلى أن المساعدات الخارجية كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية باستثناء البلدان الأفريقية.

هذا وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تحديد أهداف وفرضيات البحث وتحديد متغيرات الدراسة ومن ثم تشكيل هيكل الدراسة وبالتالي تغذية نظرية وعملية للدراسة وكذلك في تحليل النتائج.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها عملت على توضيح حجم الدعم الأوروبي المتمثل في القروض والمنح المقدمة سواء كانت تمويلية أو إغاثية، وتقييم وزن هذه المساعدات من المساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين، ودورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي مع أهمية التعرف على طبيعة هذه المساعدات وتوزيعها النسبي على القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية، حيث تم إسقاط ذلك على

المتوسطة الفترة (2007-2013). هذا وبتاريخ 25 مايو 2011 تم اعتماد الآلية الأوروبية للجوار (ENP) والتي ستغطي الفترة (2014-2020) كبديل عن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة والتي ستقدم 40% زيادة على المخصصات المالية في الآلية السابقة (Enpi-Info, 2013).

والفني فكانت البداية مع برنامج ميديا (MEDA) والذي كان الهدف الرئيس من وراء إنشائه هو إيجاد فرص العمل وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية (طافش، 2010). ليتم إحلاله في يناير عام 2007 بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) والتي تتميز بقدر أكبر من المرونة والحوافز فشكلت الأداة المالية لدعم شراكة الاتحاد الأوروبي مع البلدان

جدول (1)

الإطار الزمني للأدوات التمويلية التي انتهجها الاتحاد الأوروبي اتجاه الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2020)

المدة الزمنية								البرنامج/ آلية الدعم
2020 - 2014	2013 - MID 2008	MID 2008 - 2008	2008 - 2007	2007 - MID 2006	MID 2006 - 2006	2006 - 2004	2004 - 2000	
								MEDA 1 + EIB
								MEDA 2 + EIDHR 1
								لا دعم
								TIM
								ENPI + EIDHR 2
								PEGASE
								ENP
								EIB (FEMIP)

المصدر: إعداد الباحثان بالاستعانة بدراسة، Al-Fattal. Rouba, The Foreign Policy of the EU in the Palestinian Territory,

Centre for European Policy Studies, 2010, P:35

التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية لتشهد هذه الفترة بداية التحول في مسار الدعم والتمويل الأوروبي، هذا وبعد توقف الدعم المباشر للسلطة الفلسطينية مدة لا تقل عن ستة شهور استأنف الدعم عبر الآلية الدولية المؤقتة (TIM) والتي شملت الفترة (النصف الثاني لعام 2006 حتى بداية عام 2008)، لتستبدل في عام 2008 بالآلية بيغاس (PEGASE) المرتكزة على دعم الموازنة والبنية التحتية والدعم المالي المباشر للشعب الفلسطيني، أما ما يتعلق بالقروض الأوروبية ممثلة بقروض بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) وذراعه آلية التسهيلات الأوروبية متوسطة للاستثمار والتنمية (FEMIP) والتي

ويمكن تلخيص مسار وأدوات الدعم التي انتهجها الاتحاد الأوروبي اتجاه الأراضي الفلسطينية في الجدول 1 والذي يوضح الإطار التاريخي والزمني لبرامج وآليات الدعم المقررة رسمياً بدءاً من برنامج ميديا الذي كانت بدايته مع آلية "ميديا 1" العام 1995 حتى عام 2000 ليستمر بعدها البرنامج عبر آلية "ميديا 2"، ترافق ذلك مع المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR-1) والتي كانت خلال الفترة (2000-2006) لتبدأ المرحلة الثانية من هذه المبادرة تحت اسم (EIDHR-2) ليشهد النصف الأول من عام 2006 توقف المساعدات وذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات

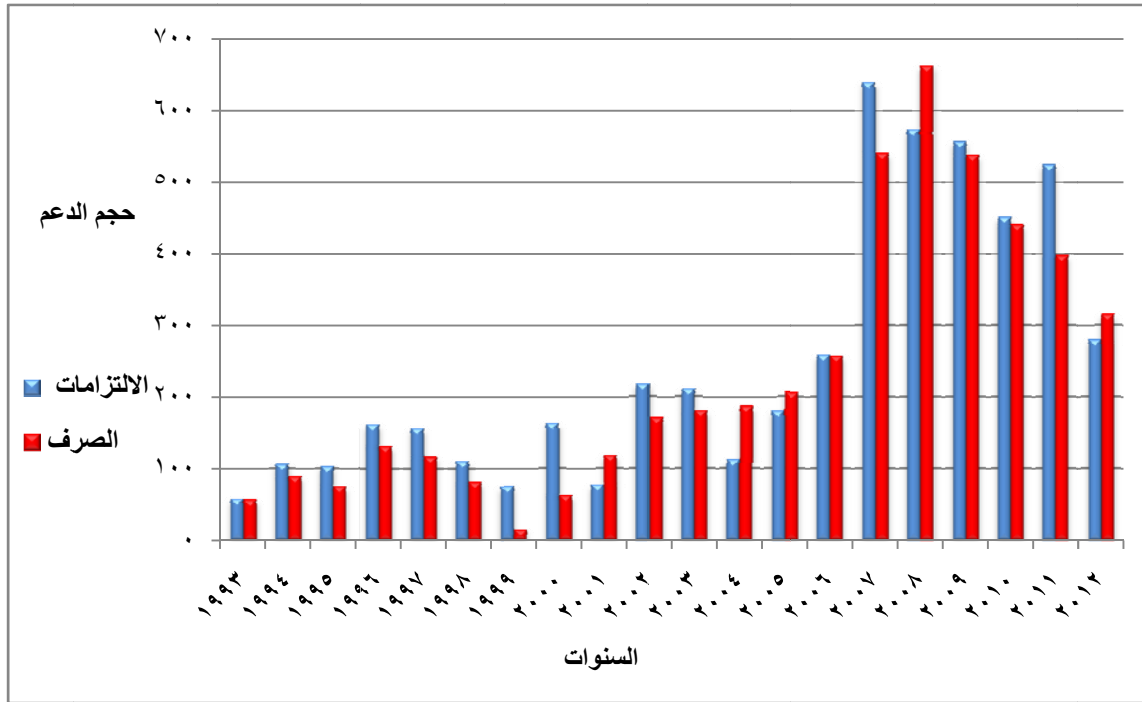
الصرف إلى الالتزام للمساعدات الأوروبية الموجهة للدول المتوسطة الشريكة الأخرى 80% عن نفس الفترة وهي تعتبر متدنية إذا ما قورنت بعام 1993 حيث كانت النسبة 98%. لتأتي الفترة (1999-2000) والتي تعبر عن تدني مخصصات العون الأوروبي بل وقد تكون أسوء نسبة إذا ما قورنت بالأعوام السابقة أو حتى اللاحقة حيث انحدرت نسبة فلسطين إلى 29%، لتشهد الفترة (2001-2006) أفضل فترة من حيث الصرف/الالتزام حيث بلغت النسبة 116% أي أن ما صرف كان أكثر مما التزم به وخاصة عام 2004 بزيادة في الصرف بلغت ما نسبته 66% عما التزم به وقد يعزى ذلك إلى الظروف التي عاشتها الأراضي الفلسطينية بعد انتفاضة الأقصى والتراجع العام في شتى الأنشطة الاقتصادية، كما وشهدت الفترة (2007-2012) انضباطاً من جانب صرف ما تم الالتزام به من مخصصات بما نسبته 97%.

ظهرت مع بداية عام 1995 وهي مستمرة حتى هذا الوقت فقد انصببت اهتماماته على دعم القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية وتحسين البيئة الاستثمارية.

2.3 المساعدات الأوروبية بين الالتزام والصرف

بالرغم من أهمية تعهدات المانحين بتقديم المساعدات إلا أن ذلك لا يعتبر إلا كونه إعلاناً عن نية جهة ما لتقديم المعونة دون الخوض في أي تفاصيل، والذي يهمننا في هذا الجزء من الدراسة هو الاقتصاد على تحليل المرحلتين التاليتين وهما مرحلة الالتزام ومرحلة الصرف.

ولإظهار مدى التزام/الصرف فيما يخص المساعدات الأوروبية؛ يوضح الشكل 1 الدعم الأوروبي لفلسطين من حيث الالتزامات المالية والصرف للفترة ما بين الأعوام (1993-2012) حيث يتبين أن نسبة الصرف إلى الالتزام في الفترة (1994-2000) بلغت 77% في حين بلغت نسبة



الشكل (1)

الدعم الأوروبي لفلسطين الالتزامات والصرف للفترة (1993-2012)

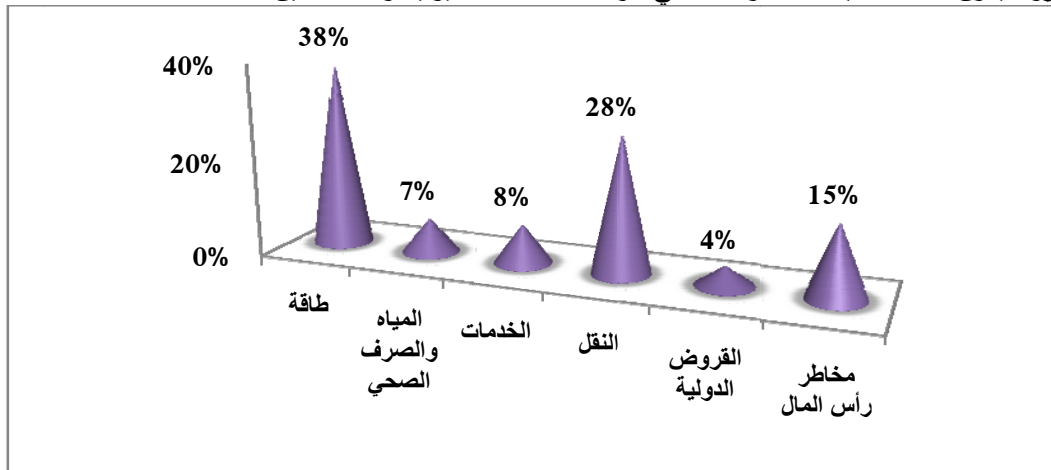
المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 2013

3.3 القروض الأوروبية لفلسطين

لقد بات من الواضح أن من أهم أسباب لجوء السلطة الوطنية الفلسطينية إلى عملية الاقتراض الخارجي كان لتغطية الفجوة التمويلية بين المساعدات الرسمية الدولية والدعم المطلوب لعملية إصلاح البنية التحتية، والتي تأثرت بشكل كبير بالممارسات الإسرائيلية وبالتالي دفع السلطة الفلسطينية وحتى المؤسسات غير الحكومية لإيجاد التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية والمشاريع التطويرية والاقتصادية اللازمة لعملية النمو الاقتصادي (أبو مصطفى، 2009).

فعليا وحسب البيانات التي توفرت من بنك الاستثمار الأوروبي يظهر أن نشاط بنك الاستثمار الأوروبي اتجاه الأراضي الفلسطينية بدأ مع عام 1995 لتبلغ إجمالي القروض التي قدمها البنك حوالي 291 مليون يورو وذلك خلال الفترة (1995-2013) فكانت وجهة التمويل إلى قطاعات الائتمان والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والنقل والصناعة والخدمات والطاقة (EIB, 2014). وهي نسبة إذا ما قورنت بإجمالي الدعم الأوروبي فهي تعتبر ضئيلة جدا، وفي خطوة داعمة جاءت مبادرة كل من المفوضية الأوروبية وألمانيا وبنك الاستثمار الأوروبي لإنشاء الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض (EPCGF) عام 2005 برأسمال أولي قدره 29 مليون يورو ليكون هدفة تذليل الصعوبات التي تواجه

المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ذات الأقل من 20 عامل) والعمل على توفير التمويل اللازم لها وتوسيع الأنشطة المالية للبنوك والمصارف العاملة في فلسطين ليصل إجمالي القروض المقدمة للمشاريع من خلال هذا البرنامج حتى سبتمبر 2009 حوالي 33 مليون دولار. (دليل الاستثمار في فلسطين، 2010) ويظهر الشكل الموالي التوزيع القطاعي لقروض بنك الاستثمار الأوروبي لفلسطين حيث يتضح أن البنك قد خصص ما نسبته 38% لتطوير الكهرباء والطاقة ونسبة 28% لشبكة النقل والتوزيع و15% لدعم مخاطر رأس المال والمرتبطة بنسبة الديون المستخدمة في هيكل رأس المال للقطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة الخدمات 8%، كما بلغت نسبة المياه والصرف الصحي 7%، وبلغت نسبة مساهمة بنك الاستثمار الأوروبي في خدمة القروض الدولية حوالي 4%. وبذلك يمكن القول أن قروض بنك الاستثمار الأوروبي لفلسطين قد تم تصريفها بشكل عام نحو تمويل النفقات الجارية كالطاقة والمجالات الخدماتية على حساب أي وجهة تنموية أو تطويرية، وإذا ما أغفلنا تجربة السلطة الفلسطينية غير الناضجة في التعامل مع ملف الاقتراض الخارجي فهناك خشية حقيقية من أن يتبع ذلك تراكمات مستقبلية لا يمكن التنبؤ بسبل علاجها وبالتالي الوقوع في فخ المديونية وخدمة الدين.



الشكل (2)

التوزيع القطاعي لقروض بنك الاستثمار الأوروبي اتجاه الأراضي الفلسطينية للفترة (1994-2012)

المصدر: إعداد الباحثان بالاستعانة ببيانات بنك الاستثمار الأوروبي، 2014، www.eib.org/femi

2006 هم الأوروبيون بإنشاء آلية المساعدات المؤقتة للالتفاف على حكومة تقودها حماس، والتي لم تكن فقط آلية لإدارة أموال المانحين مع السلطة الفلسطينية، بل لتنفيذ العديد من المشاريع المباشرة، فهي أقرب ما يكون إلى حكومة ظل مالية، منها إلى آلية لتنسيق المساعدات، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من المؤسسات الأهلية التي إما وقفت متفرجة أمام مصادرة دورها وعلاقتها بالجمهور الفلسطيني أو أصبح البعض منها يعمل كمقاول ثانوي للمانحين (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011).

- أ. المعوقات الإسرائيلية: والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (الحساسنة، 2010)
- السيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية الفلسطينية.
 - شردمة المدن والقرى الفلسطينية وقطع التواصل الجغرافي جراء تمدد النشاط الاستيطاني.
 - ازدواجية النظم المطبقة على الأراضي الفلسطينية وتصنيفها ليخضع جزء منها إلى النظم والقوانين الإدارية الإسرائيلية.
 - ارتباط تخطيط وتنفيذ بنى تحتية بإسرائيل وعجز الفلسطينيين من السيطرة على هذه البنى بهدف استغلالها كشبكات الطرق والكهرباء والماء والاتصالات وحتى الخدمات الصحية.

ب. معوقات قانونية على اتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية

بالرغم من أن هدف الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي كان رغبة سياسية فلسطينية من أجل فرض جسم سياسي فلسطيني على الخريطة الدولية، وتثبيت الحضور الفلسطيني في الشراكة المتوسطة كباقي الدول المتوسطة، إلا أن محدودية القرارات الاقتصادية والسياسية الفلسطينية والتي تسبب بها القيود المفروضة بما أبرم من اتفاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل أو بسبب الحصار والاعلاقات والاعتداءات العسكرية المتواصلة (الصوراني، 2006). كما أن الاتحاد الأوروبي قد واجه مازقا قانونيا من إبرامه اتفاقيتي تجارة منفصلتين لكيانين (إسرائيلي وفلسطيني) النظام التجاري بينهما متداخل بشكل كبير وغير واضح فقد تتحول أي امتيازات ممنوحة لفلسطين إلى امتيازات إضافية لإسرائيل (كنفاني، 2000).

ويرى الباحثان أن مؤشرات تطور القروض الأوروبية لها علاقة وطيدة بالتطورات السياسية والاقتصادية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية حيث تشير البيانات إلى أن نسبة الاقراض خلال الأعوام (1994-1997) كانت متدنية قياسا بإجمالي المساعدات الأوروبية، وقد يعزى ذلك إلى التزام الدول المانحة بتعهداتها المالية ووضع الاستقرار الذي كانت فيه السلطة مع بداية إنشائها لنجد أن الفترة (1998-2000) شهدت تطورا في زيادة الاقتراض والذي ترافق مع التدهور في الوضع المعيشي خلال هذه الفترة والاجراءات التعسفية من قبل الاحتلال والذي أفرز التراجع الواضح في المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية، أما الفترة ما بعد عام 2001 الملاحظ أن نسبة الاقتراض قد شهدت انخفاضا كبيرا ولموسا وقد يكون ذلك بسبب التوجه الدولي نحو دعم السلطة على شكل منح وهبات خاصة بعد تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، وأن القروض قد تشكل عبئا لا يمكن للسلطة من أن تفي بالتزامات التسديد مستقبلاً.

4. معوقات الاستفادة من المساعدات والقروض الأوروبية

لغرض تبيان مدى استفادة الاقتصاد الفلسطيني من المساعدات والقروض الأوروبية كان بالأهمية بما كان أن يقترن ذلك بتحديد أهم المعوقات التي حالت وتحول دون الاستفادة المثلى من هذه المساعدات والمحصلة تعثر مسار النمو الاقتصادي، بشكل عام، وقد تم تصنيف هذه المعوقات إلى خارجية وأخرى داخلية.

1.4 المعوقات الخارجية

من الواضح أن العامل السياسي كان له دور كبير في استمرارية وحجم الدعم المقدم، ففي الوقت الذي تكون فيه العملية السلمية متيسرة ونشطة تزداد المساعدات، وفي حال تعثرها نجد التراجع الواضح في المساعدات ما يعبر جليا عن نمط السياسة الأوروبية وفي التصريحات العلنية للمسؤولين الأوروبيين وأهمها تصريح مدير مكتب المفوضية الأوروبية في فلسطين جون كير John Kiar في سبتمبر 2007 "بأن حجم الدعم الاقتصادي مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي" (حمدان، 2010)، ففي عام

الفلسطينية للحصول على أموال ودعم الدول المانحة وخاصة الاتحاد الأوروبي لغرض تمويل عدد من المشاريع دون إعداد الدراسات المخصصة إلى جانب غياب التخطيط التنموي الاستراتيجي وتداخل أدوار وصلاحيات المؤسسات والوزارات إلى عدم الاستغلال والتوجيه الأمثل لهذه المساعدات، يضاف إلى كل ذلك العدد الكبير من المنظمات الأهلية والتي تروج لنشاطاتها ومشاريعها بشكل مباشر مع المانحين دون أي تنسيق فعال سواء فيما بينها أو مع السلطات الرسمية، ما أدى بطبيعة الحال إلى هدر أموال المساعدات في مجالات غير ذي جدوى في ظل غياب الرقابة الفاعلة والمحاسبة المتخصصة (لبد، 2004)، لقد كان لغياب الرؤية والبرنامج التنموي الشامل للسلطة الفلسطينية في إدارة الشأن الاقتصادي المترافق مع ضعف ممارسات الشفافية والمراقبة والمساءلة في إدارة المال العام، سببا رئيسا في تشوه العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ونشوء علاقة تنافسية، وربما تزاخمية بينهما، بقيت قائمة حتى وقت قريب (عبد الكريم/ مسارات، 2012). وعلى صعيد الإنتاج نجد أن هناك معطيات مرتبطة بجودة الإنتاج ونوعيته وتكلفته العالية فالخبرة المحدودة للتجار الفلسطينيين وحادثة عهدهم بالتسويق الدولي والأسواق الأوروبية مقارنة مع بعض المنافسين وخاصة الإسرائيليين حال دون توفر إمكانات تحضير الإنتاج للتصدير من حيث الشكل والتغليف ومجاراة أذواق المستهلكين الأوروبيين إضافة إلى خصوصيات ترويج وتسويق الإنتاج (الحساسنة، 2010).

5. أثر المساعدات والقروض الأوروبية على النشاط الاقتصادي الفلسطيني

لدراسة أثر المساعدات والقروض فضلنا أن ندرج الجدول أدناه والذي يُظهر معدل المساعدات والقروض الأوروبية الممنوحة للأراضي الفلسطينية للفترة ما بين (1993-2013)، والذي نسعى من خلاله إلى إلقاء الضوء بنوع من التحليل الوصفي للأثر الحدي المساعدات والقروض الأوروبية على معدل نمو الناتج المحلي كأداة لقياس النمو والتنمية.

ج. معوقات إجرائية على عملية تنقل السلع والأفراد

فلسطين لا تملك موانئ ولا مطارات، ما أضطر التجارة الفلسطينية الخارجية المرور عبر الموانئ الإسرائيلية البحرية والجوية فتتعرض إلى التمييز الواضح والإجراءات المجحفة رغم أن اتفاق باريس الاقتصادي نص على عدم التمييز. وتظهر دلالات ذلك في اضطراب المصدر الفلسطيني إلى شركات الإسرائيلية لإنجاز الفحوصات المخبرية عند تصدير سلع زراعية، والتخليص الجمركي بالإضافة إلى الفحوصات الأمنية للبضائع والتي غالبا ما تتلف الإرساليات الزراعية لتباع بأبخس الأثمان، ناهيك عن عدم السماح للتاجر الفلسطيني أن يستخدم طائرات الركاب كما هو مسموح للتاجر الإسرائيلي فالتاجر الفلسطيني مقيد باستخدام طائرات الشحن ذات الكلفة العالية (وزارة الاقتصاد الوطني، 2000) كما أن المراقبة الإسرائيلية على المعابر حدثت من حرية التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي، بل حتى ما بين الضفة والقطاع من خلال وضع القيود الأمنية المتعددة على التجارة الخارجية والبيئية الفلسطينية حسب المصلحة الإسرائيلية (الحساسنة، 2010)، وبناء ما يسمى بالجدار الفاصل تطبيقا لسياسة التوسع الاستيطاني، حيث قدرت نسبة مساحة الأرض التي تخطاها الجدار داخل أراضي الضفة الغربية بما يزيد على 30% من مساحتها إلى جانب الفصل التعسفي الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بين الضفة والقطاع (الصوراني، 2006). وبإجماع الاقتصاديين والمحللين الفلسطينيين فإن اتفاقية باريس كانت مجحفة بالحقوق الفلسطينية وقد أشارت دراسة أجراها "مركز تطوير القطاع الخاص" بأن غالبية المنشآت الاقتصادية تجد بأن الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل أثرت سلبا على الحياة الاقتصادية الفلسطينية وبشكل خاص على المنشآت الصناعية بنسبة 60% والمنشآت الزراعية بنسبة 52% (نصر الله، 2003).

2.4 المعوقات الذاتية الفلسطينية

لقد أدى التهافت غير المنظم لمؤسسات السلطة

جدول (2)

معدل النمو الاقتصادي وتطور معدل المساعدات والقروض الأوروبية الممنوحة للأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-2013)

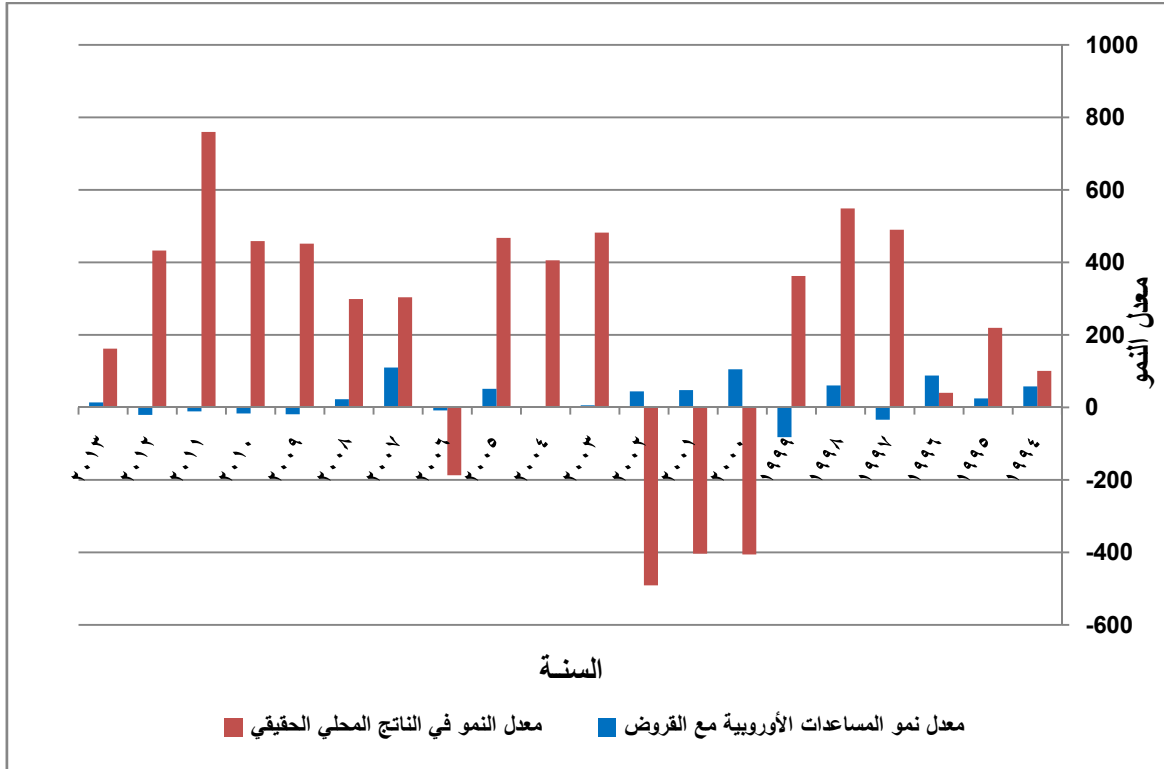
السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي*	معدل المساعدات الأوروبية مع القروض**
1994	100.7	57.70
1995	219.3	24.51
1996	40.1	88.01
1997	489.9	-34.01
1998	549	60.53
1999	362.6	-82.28
2000	-405.7	105.02
2001	-403.7	47.52
2002	-491.1	44.28
2003	482.3	5.92
2004	405.8	3.11
2005	467.5	51.03
2006	-187.1	-8.52
2007	303.8	109.73
2008	298.7	22.58
2009	451.5	-18.82
2010	458.7	-16.79
2011	760	-11.16
2012	432.5	-20.67
2013	162.2	13.68

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

- تم احتساب معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بطرح قيم الناتج المحلي لسنة المقارنة من الناتج المحلي للسنة السابقة.
- ** تم احتساب معدل المساعدات والقروض الأوروبية وذلك بقسمة قيم المساعدات والقروض الأوروبية على قيم الناتج المحلي الإجمالي المقابلة لها.

التحليل بشكل واضح تم إثراء هذا الجزء من الدراسة بالشكل البياني 3 والمعتمد على بيانات الجدول 2.

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول 2 أن أثر معدل المساعدات على النمو رغم تقلبه ما بين الايجابي والسلبي، إلا أنه يمكن القول أن العلاقة السلبية هي السائدة، ولكي يظهر



الشكل (3)

العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو في المساعدات والقروض الأوروبية للفترة (1994-2013)

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على الأرقام الواردة في (الجدول 2)

أداء الدعم الخارجي وزيادة معدل النمو في المساعدات الأوروبية إلا أن أثره كان محدوداً على النمو الاقتصادي حيث شهد الأخير تراجعاً ملحوظاً، وقد يعزى ذلك إلى الحصار والممارسات الإسرائيلية منذ اندلاع الانتفاضة وبالتالي تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة ومتراكمة قدرت بمليارات الدولارات ما يفسر التباطؤ والتراجع الواضح في معدلات النمو الاقتصادي.

(3) الفترة (2003-2008): كانت من أفضل الفترات إيجابية للعلاقة بين معدل التغيير في المساعدات الأوروبية ومعدل النمو الاقتصادي حيث شهدت هذه الفترة تغييراً في تركيبية وحجم المساعدات الأوروبية الموجهة للأراضي

ويمكن توضيح معالم العلاقة بين التغيير في حجم المساعدات والقروض الأوروبية مع التغيير في النمو في الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 3) كالتالي:

(1) أنه في الفترة (1994-1999): يتضح أن المساعدات والقروض الأوروبية كانت تسير بشكل عام في نفس الاتجاه مع النمو الاقتصادي حيث كانت هناك مساهمة واضحة في دعم البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية والبنى التحتية بالإضافة إلى طابع التفاوض الذي ألقى بظلاله على النشاط الاقتصادي وذلك بعد توقيع اتفاقية أوسلو.

(2) في الفترة (2000-2002): نجد أنه بالرغم من التحسن

الخارجية للدول النامية. هذا ويظهر أن عام 2013 شهد ترفاقاً إيجابياً ما بين معدلي التغير في المساعدات الأوروبية والنمو الاقتصادي وقد يعزى ذلك إلى الحراك الدبلوماسي الذي نشطت فيه السلطة الفلسطينية من أجل الترويج لمشروع الدولة الذي لاقى ترحيباً وتأيداً ولو ضمناً من معظم الدول الأوروبية.

وبذلك يمكن الاستنتاج بأن أثر المساعدات والقروض الأوروبية غلب عليه الطابع السلبي من حيث ترفاقها مع معدلات التغير في الناتج المحلي الإجمالي وتجدر الإشارة إلى أن الفترات التي شهدت تراجعاً في المساعدات الأوروبية كان ذلك بالتزامن مع تطورات المناخ السياسي في الأراضي الفلسطينية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان للمعوقات والإجراءات التي يفرضها الاحتلال بممارساته على الأرض من إغلاقات وسياسات العقاب الجماعي والحصار عاملاً رئيساً في تراجع العديد من النشاطات التجارية والانتاجية والمحصلة عدم مقدرة الاقتصاد الفلسطيني من أخذ المساحة الكافية للنهوض، رغم هذه المعطيات لا يمكن اغفال الدور المهم الذي لعبه الاتحاد الأوروبي في دعم الاقتصاد الفلسطيني بجميع مكوناته سواء ما يتعلق بدعم البنى التحتية وتمويل عجز الموازنة أو من خلال الامتيازات الممنوحة للتجارة الخارجية، كما ويظهر من واقع التحليل الوصفي أن أي ارتفاع في المساعدات الأوروبية كان يترافق طردياً مع معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي، ما قد يبرر أن المساعدات الأوروبية قد تكون ساهمت بشكل واضح ولكن محدود في إحداث تنمية اقتصادية ومجتمعية ويمكن أن يعزى مبررات ذلك إلى البرامج والآليات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي في دعم الأراضي الفلسطينية وأهمها برامج محاربة الفقر "وبخاصة في العقد الأول من قيام السلطة الفلسطينية"، وبالرغم من ارتفاع نصيب الفرد الفلسطيني من المساعدات الخارجية إلى رقم قياسي مقارنة بالدول النامية الأخرى ودول الجوار، إلا أن ذلك لم يكن له وقعه المتوقع على النمو الاقتصادي وهذا أشار إليه تقرير لمركز بيسان للبحوث والإنماء عام 2011 إلى أنه ومع زيادة نسبة المساعدات الخارجية لفلسطين لدرجة فاقت فيها العديد من الدول في أفريقيا، وآسيا، (وهي مساعدات أكبر مما

الفلسطينية، باستثناء العام 2006 حيث أن هذا العام شهد تطوراً مهماً في تغير مسار المساعدات الأوروبية حيث تراجع كل من معدل المساعدات الأوروبية ومعدل النمو الاقتصادي على حد سواء وقد ترفاق ذلك مع المناخ السياسي الذي ساد آنذاك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى الإحجام عن دعم موازنة الحكومة وكذلك تمويل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

(4) أما في الفترة (2009-2013): فنجد أن التغير في المساعدات كان سلبياً في الوقت الذي كان فيه التغير في النمو الاقتصادي موجياً، وقد يعزى سبب النمو الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن هذه الفترة الزمنية تضمنت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010) والتي هدفت إلى تعزيز الاستقرار المالي للحكومة⁽¹⁾ وتقليص اعتمادها على المساعدات الخارجية تدريجياً وقد أخذت الحكومة على عاتقها خطوات عملية لتحسين الثقة في وضعها المالي والتعامل مع التزاماتها المالية وتسديد الديون المتركمة كما عملت على فرض قيود على التوظيف في القطاع العام وتقليص الإعانات لينخفض العجز عام 2008 إلى 21.6% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان 23.8% العام 2007 (خطة التنمية الوطنية، 2011) أما عن سبب التراجع في معدلات النمو في المساعدات الأوروبية فمن الممكن أن يكون السبب هو الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي ألفت بظلالها على مناحي الحياة الاقتصادية والمالية في دول العالم المتقدم وبالتالي على حجم المساعدات

¹ جدير بالذكر "أن العجز المالي للدول يجب ألا يتجاوز 15% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، في حين يتراوح في فلسطين من 50% إلى 60%، وهو مؤشر على مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني، ونسبة 75% من هذا العجز يعود لاعتمادنا على إسرائيل في الكثير من استهلاكنا خصوصاً المواد الغذائية والملابس والأحذية وغيرها، وهو ما يدل على احتواء إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني بسبب قدرة منتجاتها التنافسية." (منتدى الأعمال الفلسطيني، انظر الموقع <http://pbf.org.ps>).

في التحليل وذلك لما لها من تأثير متوقع على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهي: الاستثمار الثابت الإجمالي، الانفتاح الخارجي، وقد تم تحديد المتغيرات المفسرة استناداً إلى النظرية الاقتصادية من خلال دراسة إشارة المعلمات المقدرة ومدى تطابقها مع الواقع، وبالتالي توصيف العلاقة الرياضية بين متغيرات النموذج القياسي في محاولة لبناء العلاقة الدالية وتقدير معالم النموذج واختبار معنوية النتائج اعتماداً على الاختبارات الإحصائية وعلى هذا الأساس تم العمل على تقدير شكل هذه العلاقات وتقييم أثرها الكمي وذلك خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة.

وقد استخدم الباحثان في الدراسة نموذجاً يربط بين النمو في النشاط الاقتصادي ممثلاً بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لكل من النمو والتنمية وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بدلاً من الناتج القومي الإجمالي (GNP) وذلك لغرض معرفة قدرة الاقتصاد المحلي الفعلية على الإنتاج ومن ثم النمو بالاعتماد على موارده المحلية (أبو عيدة، 2013) ومدى قدرته الاستيعابية للمساعدات الأوروبية شاملة القروض (وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ونظراً لكون القروض الأوروبية لم تكن ضمن سلسلة زمنية متصلة بل على فترات زمنية "سنوات" متقطعة حيث أنها قدمت حسب الاحتياج الفلسطيني الطارئ، تم دمجها مع المساعدات الأوروبية لتصبح متغيراً مستقلاً واحداً) ولغرض تحليل البيانات تم استخدام جذر الوحدة لغرض اختبار سكون السلسلة، هذا وشملت بيانات الدراسة عينة بلغ حجمها 21 مشاهدة وذلك خلال الفترة الزمنية (1993-2013). ولبناء النموذج القياسي لا بد من التعرف وتوصيف المتغيرات الاقتصادية المستقلة والتابعة المكونة له، بناءً على معطيات النظرية الاقتصادية:

أ. المتغير التابع: ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ويشار له بـ (GDP)؛ وهو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية والتي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تعرف عادة بالسنة (الحبيب، 1994).

ب. المتغيرات المستقلة وهي عبارة عن:

- المساعدات الأوروبية شاملة القروض ويشار له بـ (EUA) ؛ وهي حجم المبالغ التي تم صرفها فعلياً لدعم القطاعات على اختلافها من خلال الآليات والبرامج المتنوعة

تحصل عليه مصر، الأردن، اليمن، الكونغو، هايتي، جمهورية نبال ولبنان مجتمعات) ورغم مضاعفة المساعدات عام 2009، إلا أن ذلك العام سجل ارتفاعاً أيضاً لنسبة الفقر حيث بلغت 26%، وهذه النسبة مرشحة للارتفاع طالما بقيت قدرة الفلسطينيين على توظيف تلك المساعدات في تلبية احتياجاتهم الأهم مفقودة. ففي ظل سياسة المساعدات الجاري العمل بها يضطر الفلسطينيون إلى صرف 30-40% من الميزانية العامة على الأمن، بينما في الجانب الآخر نجد أن حكومة الاحتلال تنفق ما نسبته 7.7% من ميزانيتها العامة على الأمن.

وخلص القول أن هذه المساعدات لم تحقق معدلات النمو المرتقبة في فلسطين مقارنة بالبلدان الأخرى التي اعتمدت المساعدات الخارجية سبيلاً للتنمية المستدامة. فالحالة الفلسطينية تعاني من معوقات جعلت من المساعدات توجه بعيداً عن استثمارها في تمويل مشاريع تنموية حقيقية لتصبح من أولياتها تغطية العجز في موازنة السلطة الفلسطينية وخاصة ما يتعلق بدفع الرواتب والتي تشهد أزمتاً متتالية وحالات عدم التأكد في ضمان توفيرها بالشكل الدائم والمستمر، للدرجة التي أضحت فيها مرتبطة ارتباطاً شبه كاملاً بمدى توفر المساعدات الدولية وفي مقدمتها الأوروبية ليكون ذلك على حساب تحسين الظروف الحياتية للسكان الفلسطينيين ورفع مستوياتهم المعيشية.

6. نموذج الدراسة

لتوضيح سلوك المساعدات الأوروبية وأثرها على معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين، جاءت الدراسة القياسية لتعمل على تحليل العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني والمساعدات الأوروبية شاملة قروض بنك الاستثمار الأوروبي المقدمة للأراضي الفلسطينية، على أنه تم الاستعانة ببعض الأدبيات المحلية والأجنبية والتي تناولت دراسة هذه العلاقة وأهمها؛ دراسة (Palestinian Ministry of Planning (2012)، دراسة سمارة (2013)، دراسة (Ekanayake, E.M, Bethune- CooKman, Daytona Beach, Dasha Chatrna, and Gainville (2010) دراسة (Karras (2006) دراسة (Mohey- ud-din (2005) حيث تم إدراج بعض المتغيرات ذات العلاقة

ولكي يتم الحصول على استجابة المتغير التابع للتغير في المتغيرات المستقلة على شكل نسب مئوية تم إجراء تحويلة اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج لتصبح الدالة على الشكل الآتي:

$$\text{Log (GDP)} = C + \beta_1 \log(\text{EUA}) + \beta_2 \log(\text{ORW}) + \beta_3 \log(\text{FCR}) + e_i$$

وقبل إجراء التحليل القياسي، فالمتوقع وحسب النظرية الاقتصادية أن يكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على النحو التالي:

- يتوقع في ضوء ما لمسناه من النتائج القياسية والعملية المرتكزة إلى أدبيات بعض الدراسات المحلية والدولية السابقة، أن يكون أثر المساعدات الأوروبية شاملة قروض بنك الاستثمار الأوروبي (EUA)؛ إما موجبا ما يدل على أن المساعدات الأوروبية تشكل استثمارا رأسماليا يقود إلى دفع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الأثر الإيجابي على الاقتصاد والتنمية، وإما أن يكون سلبيا وفي هذه الحالة تؤدي المساعدات الأوروبية إلى تراجع في النمو والتنمية كما ظهر في تجربة بعض الدول النامية.

- يتوقع أن يكون أثر الاستثمارات الثابتة الكلية (FCR) موجبا على النمو الاقتصادي.

- يتوقع أن يكون أثر الانفتاح الخارجي على الاتحاد الأوروبي (ORW) سلبيا على النمو الاقتصادي.

7. النتائج العملية للتحليل القياسي

1.7 اختبار استقرار السلسلة الزمنية والتكامل المشترك

تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن وقد تم الاستعانة في ذلك أولا بدالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي كاختبار بالعين المجردة ثم اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) باعتباره اختبار إحصائي وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي "Eviews 7". والمعروف أن هذا الاختبار جاء على إثر القصور الذي ميز اختبار ديكي-فولر (DF) حيث أن هذا الأخير قد افترض أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها في حين أن الواقع أثبت عكس ذلك، فجاها اختبار (ADF) ليأخذ في الحسبان عند إعداد النماذج القاعدية وجدول الاختبارات

والمقدمة للأراضي الفلسطينية ممثلة بالسلطة الفلسطينية.

• الاستثمارات الثابتة الكلية ويشار لها ب (FCR) وتعرف على أنها الإضافات الجديدة على رأس المال كالإنفاق على الأصول الإنتاجية إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كان منها مواد أولية أو وسيطة أو سلع نهاية خلال فترة معينة (الحبيب، 1994). ويعتبر مؤشر الاستثمارات الثابتة ذو أهمية في النموذج حيث أنه أحد المكونات الرئيسة ذو العلاقة الإيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي قدرته في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود ويبرز دوره في كونه يرتبط بهيكل التمويل على تنوع مصادره.

• درجة الانفتاح الخارجي مع الاتحاد الأوروبي ويشار له ب (ORW)؛ وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع قيم الصادرات والواردات على الناتج المحلي مضروبا في 100. وقرر الباحثان وضعه في النموذج لما له من دلالة في تحديد ملامح العلاقة التجارية مع الاتحاد الأوروبي وبالتالي وقعها على الناتج المحلي الإجمالي وصولا إلى تحديد أهمية الامتيازات التجارية التي منحها الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين ومدى الاستفادة منها خاصة أن الاتحاد الأوروبي يعتبر ثاني شريك تجاري مع الأراضي الفلسطينية وبالتالي معرفة دوره في ظل العجز الواضح في الميزان التجاري الفلسطيني والذي يعتبر الاحتلال وإجراءاته سببا رئيسا فيها.

ولغرض الوصول إلى نتائج أكثر دقة تم استخدام البيانات بالأسعار الثابتة. لتصبح الدالة على النحو التالي:

$$\text{GDP} = F (\text{EUA}, \text{ORW}, \text{FCR}, e_i)$$

حيث إن:

GDP: يعبر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
EUA: المساعدات الأوروبية مع قروض بنك الاستثمار الأوروبي

ORW: حجم الانفتاح التجاري الفلسطيني على الاتحاد الأوروبي

FCR: الاستثمارات الكلية الثابتة (التكوين الرأسمالي)

e_i: حد الخطأ

كونها من الطرق شائعة الاستخدام في تقدير معاملات (معاملات) نموذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تندي انحرافات مجموع مربعات القيم المقدرّة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع. ولطريقة المربعات الصغرى العادية عدة افتراضات أساسية يجب أن تتوفر في أي نموذج انحدار يتم تقديره بالاعتماد على نتائج التقدير والوثوق فيها وهذه الافتراضات هي: الأخطاء العشوائية (البواقي) والتي يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي، المتوسط الحسابي لبواقي النموذج يجب يساوي صفراً، حدود الخطأ متجانسة بمعنى ثبات تباين حد الخطأ، حدود الخطأ مستقلة عن بعضها البعض بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ وللتحقق من هذا الشرط يستخدم اختبار (DW) ويتحقق الشرط إذا اقتربت قيمة الاختبار من الرقم "2"، وأخيراً استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض في نماذج الانحدار المتعددة ويؤدي اختلال هذا الشرط إلى مشكلة الازدواج الخطي في النموذج، واختبار هذا الشرط تم استخدام معامل تضخم التباين، وعادة ما يستدل على وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج من خلال قيم (VIF) لكل متغير وتعتبر المشكلة غير موجودة إذا كانت قيم (VIF) أقل من القيمة 10 (Gujarati, 2004, pp: 63-65). استناداً على تقدم تم اختبار معنوية المتغيرات المستقلة لبيان أثرها على المتغير التابع، وبالاطلاع على نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد (الجدول 3) يمكن استنتاج ما يلي:

- أن المتغير المستقل درجة الانفتاح الخارجي مع الاتحاد الأوروبي ORW معنوي وبذلك فإنه يؤثر في النموذج.
- أن المتغير المستقل الاستثمارات الثابتة الكلية FCR معنوي وعليه فإنه يؤثر في النموذج.
- أن المتغير المستقل المساعدات والقروض الأوروبية EUA معنوي وعليه فإنه يؤثر في النموذج.

الفرضيات:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_k = 0$$

$$H_1 : \text{at least one of } \beta_i \neq 0$$

فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينها (عطية، 1998). وفي ذات السياق يظهر من نتائج الاختبار أن سلسلة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي GDP متكاملة من الدرجة الأولى حيث أن القيم الحرجة للاختبار كانت أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% وهي كالتالي [-3.887, -3.0522, -2.667] على التوالي، كما أنها كانت أكبر من القيمة الجدولية للاختبار عند 0.805116 وعليه نرفض الفرض القائل (الفرضية الصفرية) بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره ونقبل بالفرض القائل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة وهذا يعني أن السلسلة ساكنة. بناء على ما تقدم ولتحديد المتغيرات المفسرة لتأثير الناتج المحلي الإجمالي تم استخدام النظرية الاقتصادية من خلال دراسة إشارة المعلمات المقدرّة ومدى تطابقها مع الواقع، والنظرية الإحصائية باستخدام اختبار التكامل المشترك لتقدير معالم النموذج والذي يتم اللجوء إليه في دراسات الاقتصاد الكلي للتغلب على مشكلة الانحدار الزائف، ويقوم مفهوم التكامل المشترك على أنه إذا كانت مستويات متغيرات النموذج غير ساكنة أي متكاملة من الدرجة الأولى يمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف بالسكون أي متكامل من الدرجة الصفرية وفي هذه الحالة تصبح المتغيرات أنياً متكاملة من نفس الرتبة وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار ولا يكون في هذه الحالة زائفاً (Bhaskara Rao, B, 1995). وللتغلب على هذه المشكلة وعلاقة المتغيرات مع بعضها البعض يكون ذلك بواسطة طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) والتي تستعمل لغرض توفير التقديرات المثلى من الانحدارات لتصحيح الخطأ بالإضافة إلى تعديل المربعات لغرض حساب آثار الارتباط بين المتغيرات على اعتبار أن بينها علاقة تكامل مشترك، وقد بدأ العمل بهذه الطريقة عام 1990 بواسطة فيليب وهانسن (Phillips, 1993, p:16).

2.7 تقدير النموذج لتبيان أثر المتغيرات المستقلة على

المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، تم تقدير نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

جدول (3)

نتائج تقدير نموذج أثر المساعدات الأوروبية والتكوين الرأسمالي والانفتاح الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	VIF
LOG (EUA)	0.115407	0.017019	6.781105	0.0000	1.19
LOG (FCR)	0.371127	0.065960	5.626569	0.0000	3.39
LOG (ORW)	0.240976	0.049343	4.883693	0.0001	3.30
C	3.777399	0.282086	13.39097	0.0000	-
R-squared	0.967263	F-statistic		167.4300	
Adjusted R-squared	0.961486	Prob (F-statistic)		0.000000	
Durbin-Watson stat	2.009432				

3.7 تقييم النموذج

الفرضية العدمية التي تنص على تجانس وثبات تباين بواقي النموذج وبالتالي خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس. ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول أن متوسط معاملات تضخم التباين (VIF) تساوي (2.63) وهي قيمة أقل من الحد الأقصى (10)، ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الأزواج الخطي وعدم وجود ترابط متعدد قوي بين متغيرات النموذج.

أما فيما يتعلق بمعنوية النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة اختبار (F=167.43) عند مستوى دلالة الاختبار (0.000) ما يشير لمعنوية النموذج المقدر وجودته وملائمته للبيانات، بالإضافة لذلك نجد أن قيمة معامل التحديد المعدل ($adj R^2$) والذي يشار إليه بالتباين المفسر في المتغير التابع، تعتبر قيمته ممتازة حيث بلغت ($adj R^2=0.96$) بما معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 96% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي.

يظهر من الجدول 4 أدناه والذي يبين نتائج تقييم جودة نموذج الانحدار المتعدد، حيث يتضح من خلال نتيجة اختبار (One sample t-test) أن مستوى الدلالة المحسوب يساوي (1.000) وهو أكبر من مستوى 0.05 وهذا ما يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط بواقي النموذج يساوي صفراً، أما بالنسبة للتوزيع الطبيعي لبواقي النموذج تشير نتائج اختبار (Jacque Bera) أن مستوى دلالة الاختبار أكبر من (0.05) مما يؤكد فرضية أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

كما ويظهر أن مستوى قيمة اختبار (DW) تساوي (2.00) ما يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على استقلال بواقي النموذج وعليه يستنتج عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، كما ويتضح أن مستوى دلالة اختبار (BP-Godfrey) تساوي (0.899) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ما يدعم قبول

جدول (4)

نتائج تقييم نموذج الدراسة لتأكد من تحقق شروط طريقة التقدير

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
اختبار متوسط البواقي (t)	T=0.000	1.000	متوسط البواقي يساوي صفر
اختبار التوزيع الطبيعي (JB)	JB=5.00	0.071	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
اختبار الارتباط الذاتي (DW)	2.00		لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	Chi = 0.585	0.899	تباين البواقي متجانس
متوسط معاملات تضخم التباين (VIF)	10 > 2.63		لا يوجد ازدواج خطي
معامل التحديد المعدل (adjR-square)	0.96		ممتازة
معنوية النموذج	F = 167.43	0.000	النموذج معنوي

4.7 تفسير النموذج

- 1- تُبين نتائج التحليل أن أثر المساعدات والقروض الأوروبية على النمو الاقتصادي جاء معنوياً وموجباً، فالإشارة الموجبة لمعامل (EUA) تعكس الأثر الطردي لهذه المساعدات على الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تفسير ذلك في الحالة الفلسطينية أنه وبالرغم من أن المساعدات الأوروبية قد شهدت تغيراً دراماتيكياً خلال فترات عدة خاصة السنوات الأخيرة من فترة الدراسة الأعوام (2009 حتى 2013)، إلا أنه مع ذلك تبين أن أي زيادة في معدل المساعدات الأوروبية شاملة القروض بمعدل 1% ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (0.115%) وهذه النتيجة تعتبر مواتية للنظرية الاقتصادية التي تتوقع الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية كما في دراسة (EKanayake, E.M, Bethune- CooKman, Daytona Beach, Dasha Chatrna, and Gainville (2010) وقد يعزى سبب هذه العلاقة إلى تركيبة المساعدات الأوروبية المقدمة لفلسطين والتي تنوعت ما بين الدعم الموجه للمشاريع التنموية والبنية التحتية وما بين البرامج الإغاثية والتي اتسمت بالاستمرارية ويمكن القول أن هذه المساعدات قد أحدثت اختراقاً في الواقع الاقتصادي الفلسطيني والتي كان للاتحاد الأوروبي الدور البارز فيها رغم الحصار الذي فرض على الأراضي الفلسطينية خاصة ما بعد فترة الانتخابات التشريعية عام 2006 ويظهر ذلك جلياً من خلال آليات الدعم المتبعة.
- 2- أن أثر الاستثمارات الثابتة الكلية كان موجباً ومعنوياً، وظهور المعدل (FCR) بالإشارة الموجبة يدل على أن أي زيادة في معدل الاستثمارات الثابتة الكلية بمقدار (1%) سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (0.371%) وهذا يتماشى مع معطيات النظرية الاقتصادية حيث يعتبر الاستثمار أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي وبطبيعة الحال فإن أي زيادة في الاستثمارات الثابتة الكلية تؤدي إلى زيادة طردية في الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- تبين أن أثر التجارة الخارجية (ORW) ظهر موجباً

ومعنوياً، بمعامل انحدار (0.241) ويدل ذلك على وجود علاقة طردية ما بين معدل الانفتاح الخارجي والناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه كلما زاد حجم الانفتاح الخارجي بمقدار (1%) ينعكس ذلك إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.241%)، ما يفسر انتعاش التجارة الخارجية الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي والتي تم تغذيتها بالامتيازات الممنوحة للجانب الفلسطيني من خلال الاتفاقات التجارية المبرمة بين الطرفين وأهمها اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية.

وفي المحصلة يمكن القول أن أثر المساعدات الأوروبية شاملة قروض بنك الاستثمار الأوروبي انعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي الفلسطيني ولكن بشكل محدود وهذا يتفق مع دراسة (Mohey-ud-din (2005) والتي تم إعدادها على حالة الاقتصاد الباكستاني وخلصت إلى أن المساعدات الدولية كان لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت وجهتها تطوير البنية التحتية والقطاعات الصناعية والزراعية تقنياً وفنياً بالإضافة إلى تمويل عجز الموازنة وميزان المدفوعات وبرنامج المساعدات الاجتماعية، ومواتية كذلك لما خلصت إليه دراسة (Karras (2006) والتي فرغت إلى أن أثر المساعدات كان إيجابياً على النمو الاقتصادي اعتماداً على دراسة أجريت على 71 دولة نامية متلقية للمساعدات، في حين اختلفت نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (EKanayake, E.M, Bethune- CooKman, Daytona Beach, Dasha Chatrna, and Gainville (2010) والتي شملت 83 دولة نامية وخلصت إلى أن أثر المساعدات الخارجية كان سلبياً على النمو الاقتصادي في البلدان النامية باستثناء الدول الإفريقية.

ويرى الباحثان أن الأثر الإيجابي المحدود للمساعدات الأوروبية يمكن أن يعزى إلى كل من نمط هذه المساعدات خلال السنوات الأخيرة من ناحية، وتركيباتها من ناحية أخرى، حيث تم توجيهها غالباً لكل من الجوانب الإغاثية والإنسانية ودعم النفقات الجارية وعجز الموازنة، في الوقت الذي تم توجيه جزء قليل منها لدعم وتعزيز القطاعات الانتاجية والبنية التحتية، وهذا ما أظهرته بعض الدراسات السابقة كدراسة وزارة

عليها حالة التفاؤل السياسي، في حين نجد أن أثر معدل المساعدات الأوروبية يكون محدوداً في الوقت الذي يشهد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً ملحوظاً.

6. رغم تحسن أداء الدعم الخارجي نجد أن الحصار والاعتداءات الإسرائيلية وما تكبده الاقتصاد الفلسطيني من خسائر قد يفسر التباطؤ الواضح في معدلات النمو الاقتصادي.

7. يظهر التحليل القياسي أن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل المساعدات الأوروبية كانت معنوية وإيجابية، حيث أن أي زيادة في معدل المساعدات الأوروبية بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار 0.11%، الأمر الذي يعكس الأثر الإيجابي المحدود لهذه المساعدات مقارنة ببعض حالات الدول النامية.

الخارجية والتخطيط الفلسطينية (2012) والتي شملت الفترة ما بين (1994-2011) وخلصت إلى أن أثر المساعدات الدولية الايجابي المحدود على النمو الاقتصادي والتغير في مستويات المعيشة كان ضئيلاً نسبياً خاصة إذا ما قورنت ببعض البلدان النامية، وكذلك دراسة Michael Clemens, Steven Radelet and Rikhil Bhavnani (2004) والتي خلصت إلى أن المساعدات الدولية كان أثرها ايجابي على المدى القصير وخاصة في دول وسط أفريقيا حيث أن كل 1% من هذه المساعدات أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 0.31%.

8. الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. بناءً على هذه النتائج توصي الدراسة بما يأتي:
1. ضرورة العمل الجاد لتوحيد وتنسيق الجهود الداخلية في إطار خطة وطنية شاملة تعد لأغراض تنموية لا لأغراض تمويلية جارية من خلال عملية تنسيق شاملة بين جميع الأطر المساهمة في عملية التنمية ودمج المؤسسات والمنظمات غير الحكومية (الأهلية) ضمن استراتيجية واضحة وفي إطار رقابي أنجع على السلوك المالي لهذه المنظمات.
2. أهمية إثراء هيكليّة تنسيق المساعدات المحلية في فلسطين لتشمل المنظمات غير الحكومية وممثلي القطاع الخاص والخبراء ذوي العلاقة.
3. السعي من خلال أصحاب الشأن من المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية والمبادرات الوطنية والدولية لدفع الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة الضغوط اللازمة على دولة الاحتلال للتخفيف بل والحد من إجراءاته التعسفية وتوفير التسهيلات الإجرائية للمبادلات التجارية.
4. من المهم جداً أن تستمر السلطة الفلسطينية بالتقدم في نهج الإصلاح على مبدأ الشفافية والوضوح في عملية تصريف المساعدات الأوروبية وعلى السواء الدولية وذلك لبعث الطمأنينة أكثر لدى الجهات المانحة وخاصة الأوروبية للاستمرار في تقديمها الدعم.

1. الملاحظ أن نمط ومسار المساعدات الأوروبية كانت وجهتها لصالح المجالات الإغاثية الطارئة وتمويل العجز في الموازنة العامة كنتيجة تسببت بها الظروف السياسية والأمنية وحالة الانقسام الفلسطيني الداخلي.
2. إن سياسات الإغلاق والحصار المستمر وما تضعه إسرائيل من عراقيل اقتصادية، كانت عائقاً أساسياً أمام عملية التوجيه والاستغلال الأمثل للمساعدات الأوروبية.
3. بالنسبة لقروض بنك الاستثمار الأوروبي لفلسطين لوحظ أنها تذهب في معظمها إلى تمويل النفقات الجارية كالطاقة والمجالات الخدماتية دون أي وجهة تنموية أو تطويرية، وإذا ما أضفنا تجربة السلطة غير الناضجة في التعامل مع ملف الاقتراض الخارجي فهناك خشية حقيقية من أن ينتج خلل هيكلي في مسألة المديونية قد يؤدي بالسلطة الفلسطينية للوقوع في فخ المديونية وخدمة الدين.
4. أن مفتاح تعافي الاقتصاد الفلسطيني واستعادة حريته تكمن في رفع وإزالة قبضة القيود والحواجز الإسرائيلية وأهمها المعابر الحدودية ما قد ينعكس إيجابياً على البيئة الاستثمارية والتجارية.
5. يُظهر التحليل الوصفي أنه في الفترة التي كان معدل المساعدات والقروض الأوروبية يسير في نفس الاتجاه مع معدل النمو الاقتصادي كانت الأجواء مناسبة ويغلب

5. أهمية قيام السلطة الوطنية بتحسين المناخ الاستثماري وتوفير البيئة الراحية لمصالح المستثمرين مع التأكيد على أهمية دعم الاستثمار المحلي والخاص، وإقرار التشريعات اللازمة لذلك مع توفير الضمانات وتعزيز حقوق المستثمرين في فلسطين.
6. أهمية التعامل مع القروض الدولية بما فيها الأوروبية حتى ولو كانت ميسرة بالحذر الشديد والمسؤولية العالية وتجنب طلبها إلا في الحالات الملحة والعمل على تحقيق أقصى استفادة ومنفعة منها.
7. ضرورة العمل الجاد على إعادة النظر في الأولويات والمجالات التي توجه إليها المساعدات والقروض الأوروبية على أن يكون التركيز على المشاريع التنموية والحيوية.

ملحق

جدول البيانات المستخدمة في التحليل الإحصائي

المساعدات الأوروبية مع القروض	المساعدات الأوروبية	قروض بنك الاستثمار الأوروبي	التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت	حجم التبادل التجاري	النتائج المحلي الإجمالي الثابتة	السنة
56.52	56.52		935.10	140.20	2980	1993
89.13	89.13		943.30	149.22	3080.7	1994
110.98	75.41	35.57	955.50	150.43	3300	1995
208.65	132.04	76.61	1,180.70	161.00	3340.1	1996
137.69	117.17	20.52	1,231.90	199.58	3830	1997
221.03	81.50	139.53	1,306.10	254.24	4379	1998
39.17	14.55	24.62	1,682.00	527.51	4741.6	1999
80.31	62.53	17.78	1,321.80	300.41	4335.9	2000
118.48	118.48		1,163.20	394.05	3932.2	2001
170.94	170.94		902.50	198.63	3441.1	2002
181.06	181.06		1,108.90	189.14	3923.4	2003
186.69	186.69		1,111.60	239.05	4329.2	2004
281.95	206.71	75.24	1,223.00	295.19	4796.7	2005
257.92	257.92		1,120.60	271.81	4609.6	2006
540.94	540.94		1,160.70	317.46	4913.4	2007
663.10	663.10		1,313.50	269.27	5212.1	2008
538.32	538.32		1,471.10	390.34	5663.6	2009
447.94	441.10	6.84	1,824.90	429.51	6122.3	2010
397.96	397.96		2,357.70	512.09	6882.3	2011
315.72	315.72		2,499.20	511.84	7314.8	2012
358.92	357.89	1.03	3,058.80	507.94	7477	2013

المصادر

طافش، هاشم (2010). *موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية (1993-2003)*، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة.

عبد الكريم، نصر (2012)، *القضية الفلسطينية، مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي*، مركز مسارات، المؤتمر السنوي الأول.

عبد الكريم، نصر وباسل مكحول (2005). *نحو توظيف انجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني*، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (1998). *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*، الطبعة الثانية الدار الجامعية، الإسكندرية.

كنفاني، نعمان (2000). *علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية*، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

لبد، عماد (2004). *تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (2003-1994)*، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثاني عشر - العدد الثاني، غزة - فلسطين.

مركز بيسان للبحوث والإنماء، تقرير صادر بتاريخ: 2011/9/5، <http://ar.bisan.org>

منتدى الأعمال الفلسطيني (2011). *الديون الدولية.. عوامل للتنمية أم عوائق لها*، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، فلسطين.

نصر الله، عبد الفتاح (2003). *التجارة الخارجية الفلسطينية، تحليل ورؤية نقدية*، إدارة الدراسات والتخطيط.

الهيئة العامة للاستثمار (2010). *دليل الاستثمار في فلسطين*، مؤتمر فلسطين للاستثمار، بيت لحم.

وزارة الاقتصاد الوطني (2000). *دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية*، رام الله - فلسطين. <http://www.mne.gov.ps/MneModules/epapers/pal-eur-co.pdf>

وزارة الخارجية والتخطيط (2012). *أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في فلسطين*، غزة - فلسطين.

أبو عيدة، عمر (2013). *أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1994-2011)*، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1.

أبو مصطفى، محمد (2009). *دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية*، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية - غزة.

بنك الاستثمار الأوروبي، 2014، www.eib.org

بني فضل حمدان احمد، عصام (2009). *دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م-2007م)*، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2009.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة*، 2013، <http://www.pcbs.gov.ps>

الحبيب، فايز بن ابراهيم (1994). *مبادئ الاقتصاد الكلي*، الطبعة الثالثة، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.

الحسانة، علي (2010). *الآثار السلبية للصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني*، رام الله: وزارة الاقتصاد الوطني.

حمدان، آيات (2010). *المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني*، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين، 2010.

ديفوير، جوزيف وعلاء ترنير (2009). *تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008*، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ومركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

سمارة، نادر (2013). *المساعدات الخارجية وأثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني*، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر - غزة.

الصوراني، غازي (2006). *الاقتصاد الفلسطيني.. الواقع والآفاق*، غزة، فلسطين.

Bhaskara Rao, B. (1995) "Cointegration for the Applied Economist Paperback".

EKanayake, E.M, Bethune- Cookman, Daytona Beach,

Dasha Chatrna, and Gainville. (2010) "The Effect of Foreign Aid on Economic Growth in Developing Countries". Journal of international Business and

- Cultural Studies.
- EUROPEAN COMMUNITY.** (2007) Development Assistance Committee (DAC), **PEER REVIEW**, OECD.
- European Investment Bank (EIB).** (2014), www.eib.org/femi.
- European Neighborhood and Partnership Instrument.** (2013), website: http://www.enpi-info.eu/main.php?id_type=2&id=411#ENPI1
- Global Humanitarian Assistance (GHA).** (2014), website: www.globalhumanitarianassistance.org
- Gujarati, N. Damodar.** (2004) "Basic Econometrics", fourth edition, The McGraw–Hill Econometrics, Fourth Companies.
- Karras, Georgios.** (2006) "Foreign Aid and Long run Economic Growth: Empirical Evidence for a Panel of Development Countries", Journal of International Development, Published online in Wiley Inter Science (www.interscience.wiley.com) University of Illinois at Chicago, Chicago, USA.
- Michael Clemens, Steven Radelet and Rikhil Bhavnani.** (2004) "The short-term effect of aid on growth", Working Paper No. **44**, Center for Global Development.
- Mohey- Ud-din, Ghulam.** (2006) "Impact of Foreign Aid on Economic Development in Pakistan [1960-2002]". Online at <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/1211/MPPRA> Paper No. **1211**, posted **18**.
- Phillips, Peter C.B.** (1993) "Fully Modified Least Squares and Vector Autoregression, Cowles Foundation for Research in Economics", Yale University.

Analytical Study of the Impact of European Aids and Loans on the Palestinian Economy

Naseem Hasan abu Jamie¹, Akram Fares abu Jamee²

ABSTRACT

The study aims at highlighting the effect of the European aid and loans on the Palestinian economy in the aftermath of Oslo agreement. Further, it shows the size and nature of this aid and loans, and how it can be affected by the dominant economic, political situation. It also highlights some idea on external and internal obstacles hindering an ideal use of the aid.

The study revealed some significant findings, for instance, in light of the availability of the appropriate atmosphere and political optimism, the aids and European loans had been moving hand in hand with the rate of economic growth. Despite the improved performance of the European support, the Israeli siege and enormous losses of the Palestinian economy might explain the noticeable deceleration in the economic growth rates.

The empirical results of the model unveiled also that the marginal effect of the European aids and loans in spite of its importance in the total international aid was significant. However, it had a positive impact on the economic growth and development, reflected in the rate of growth in GDP, especially in the last years of the study period. Any increase in the rate of European aid by 1% Lead to an increase in GDP by 0.11%. This was due to the style and direction of this assistance and that contributed as most of the aid were for relief, budget deficit, emergency purposes, and social assistance, which contributed to easing the poverty and unemployment, and to support other productive.

Keywords: The Palestinian Economy, European Aid, European loans, Gross Fixed Investment Rate, The Rate of External Openness.

¹ Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University – Gaza, Palestine.

✉ dr_naseem_jamee@hotmail.com; akjamee@hotmail.com

² Ministry of Health – Gaza, Palestine

Received on 31/12/2015 and Accepted for Publication on 2/5/2016.